MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (3)

قطاع الطاقة في فلسطين: بين ارتفاع الأسعار وضرورة إيجاد الحلول الممكنة

2026

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

هاتف: 2987053/4 (2) 970+
فاكس: 2987055 (2) 970+
info@mas.ps
www.mas.ps

قطاع الطاقة في فلسطين: بين ارتفاع الأسعار وضرورة إيجاد الحلول الممكنة

إعداد: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية
جلسة طاولة مستديرة (3)
حزيران 2026

أعدت هذه الورقة الخلفية بدعم من وبالشراكة مع.

بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE

الآراء الواردة في هذه الورقة تعرب عن وجهة نظر مؤلفها/مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة رأي بنك فلسطين.

المحتويات

1-الخلفية والمبررات **01**

2- القطاعات الأكثر استهلاك للطاقة **02**

3-صدمة أسعار المحروقات **04**

3-1 هيكل استيراد الوقود 04

3-2 كميات المحروقات المستوردة 05

3-3 إيرادات ضريبة المحروقات 07

4- الاتجاهات العامة للأسعار **09**

5- التدخلات المقترحة **12**

5-1 على المدى القصير 12

5-2 على المدى المتوسط 13

5-3 على المدى الطويل 13

أسئلة للنقاش **14**

1- الخلفية والمبررات

شهدت الضفة الغربية منذ اندلاع الحرب في 7 أكتوبر 2023 تدهوراً اقتصادياً واضحاً، تجلّى في تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع الضغوط المعيشية على الأسر الفلسطينية، إلا أن هذا التدهور جاء بصورة تدريجية مقارنة بالحالة السائدة في قطاع غزة. ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة 13% خلال العام 2025 مقارنة بالعام 2023، رغم تسجيله نمواً طفيفاً بنسبة 4.4% مقارنة بالعام 2024.[1] كما يرتبط هذا التراجع بشكل مباشر بأزمتين أساسيتين، هما: احتجاز أموال المقاصة التي تشكل نحو 60-70% من إيرادات الحكومة الفلسطينية، والتي بلغت قيمتها حتى شباط 2026 حوالي 11 مليار شيكل من صافي الأموال المحتجزة لدى الجانب الإسرائيلي، ما أثر سلباً في قدرة الحكومة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها تجاه الموظفين العموميين وموردي القطاع الخاص.[2] كما أسهم تعطل العمالة الفلسطينية داخل سوق العمل الإسرائيلي في ارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية إلى نحو 28% خلال العام 2025.[3]

وفيما يتعلق بالتطورات السعرية، ورغم أن الضفة الغربية لم تشهد ارتفاعات تضخمية حادة على غرار ما حدث في قطاع غزة، إلا أنها شهدت ارتفاعاً تدريجياً في الأسعار خلال الفترة التي أعقبت الحرب؛ إذ ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في الضفة الغربية بنحو 2.48% خلال العام 2024، تبعه تراجع طفيف بنسبة 0.11% في العام 2025.[4] غير أن هذا التراجع لا يمكن تفسيره باعتباره تحسناً في الأوضاع المعيشية، بل يعود في جوهره إلى ضعف الطلب المحلي الناتج عن انخفاض دخول المواطنين وتراجع الاستهلاك الكلي بنسبة 12% خلال العام 2025 مقارنة بالعام 2023، وهو ما يعكس تآكل القدرة الشرائية للأسر الفلسطينية في ظل استمرار الضغوط الاقتصادية.[5]

ومع استمرار التوترات الإقليمية في الشرق الأوسط نتيجة الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على إيران في 28 شباط 2026، تصاعدت المخاوف العالمية من حدوث اضطرابات حادة في أسواق الطاقة، لا سيما في ظل إعلان إيران إغلاق مضيق هرمز أمام حركة الملاحة، ومنع مرور السفن المحملة بالنفط عبر المنطقة. وقد أدى هذا التصعيد إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل ملحوظ في الأسواق العالمية؛ إذ ارتفع سعر برميل النفط الخام (خام برنت) بنسبة 45.48% و65.45% خلال شهري آذار ونيسان، على التوالي، مقارنة بمستوياته في شهر شباط، نتيجة المخاوف المرتبطة بنقص الإمدادات وتعطل سلاسل التوريد، إضافة إلى ارتفاع تكاليف التأمين والشحن البحري.[6] ولم يقتصر تأثير هذا الارتفاع في أسعار الطاقة على الدول المنتجة أو المستهلكة الكبرى فحسب، بل امتد بشكل مباشر إلى الاقتصادات الهشة والمعتمدة على الاستيراد من الخارج، مثل الاقتصاد الفلسطيني.

---

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). الحصاد الاقتصادي للعام 2025 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2026. متاح عبر الرابط التالي:
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?ItemID=6126&lang=ar&utm

2 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2026). نشرة الاقتصاد الفلسطيني – شباط 2026. متاح عبر الرابط التالي:
https//:mas.ps/cached_uploads/download/2026/03/02/update-february-arb.2026-1772488371-pdf

3 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). الإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد يستعرضان الحصاد الاقتصادي الفلسطيني للعام 2025، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2026. متاح عبر الرابط التالي:
https//:www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID6124=

4 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2026). الإحصاء الفلسطيني يعلن مؤشر غلاء المعيشة خلال العام 2025. متاح عبر الرابط التالي:
https//:www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID6148=

5 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2025). الحصاد الاقتصادي للعام 2025 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2026. متاح عبر الرابط التالي:
http://pcbs.gov.ps/postar.aspx?ItemID=6126&lang=ar&utm

6 Country economy. (2026). Crude Oil Brent US Dollars per Barrel. https://countryeconomy.com/raw-materials/brent?year=2027

ونتيجة لذلك، انعكس الارتفاع العالمي في أسعار النفط بشكل مباشر على السوق المحلي الفلسطيني، بحكم الاعتماد الكبير على استيراد المحروقات عبر السوق الإسرائيلي وارتباط آليات تسعيرها بالأسواق الخارجية. وعلى ضوء هذه التطورات، أعلنت الحكومة الفلسطينية في 1 نيسان 2026 عن تسعيرة جديدة للمحروقات أظهرت زيادات ملحوظة في مختلف المشتقات البترولية،[7] الأمر الذي أدى إلى تغير السلوك الاستهلاكي لدى المواطنين، وتمثل في انخفاض الطلب على المحروقات لدى شريحة واسعة منهم، إلى جانب اضطراب سلاسل التوريد من قبل الجانب الإسرائيلي.[8] وفي ظل هذه الارتفاعات المتتالية، واستمرار حالة عدم اليقين بشأن إمكانية التوصل إلى انفراجة سياسية تعيد أسعار المحروقات إلى مستوياتها الطبيعية، تتجدد المخاوف من مواصلة ارتفاع أسعار النفط عالمياً خلال الفترة المقبلة، وما قد يترتب عليه من انتقال الضغوط السعرية إلى السلع الأساسية، لا سيما المواد الغذائية مثل الطحين والخبز، بحكم اعتماد إنتاجها وتوزيعها بدرجة كبيرة على المحروقات، الأمر الذي يشير إلى اتساع نطاق التضخم ليشمل مختلف مكونات الاقتصاد الفلسطيني.

في ضوء ما سبق، تهدف هذه الورقة إلى تحليل الأسباب البنيوية والظرفية الكامنة وراء ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الفلسطيني، وفهم آليات انتقال هذه الصدمة إلى الاقتصاد المحلي، إضافة إلى تقييم تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأسر والقطاعات الاقتصادية والمجتمع ككل، بما يسهم في صياغة استجابات أكثر فاعلية للتعامل مع الظروف الراهنة. كما تنطلق الورقة من فرضية مفادها أن استمرار الاعتماد المرتفع على مصادر الطاقة التقليدية المستوردة يُبقي الاقتصاد الفلسطيني عرضة بصورة مستمرة للتقلبات الاقتصادية والجيوسياسية الخارجية، وما يرافقها من صدمات سعرية تنعكس مباشرة على تكاليف المعيشة والإنتاج والنقل. ويزداد أثر هذه الهشاشة في ظل الاعتماد على استيراد ما يقارب 86% من الاحتياجات الكهربائية من الجانب الإسرائيلي، إلى جانب الاعتماد شبه الكامل على استيراد المحروقات عبر السوق الإسرائيلي،[9] الأمر الذي يجعل الاقتصاد الفلسطيني شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط والطاقة عالمياً، ويعزز أهمية التوسع التدريجي في استخدام مصادر الطاقة البديلة بما يدعم أمن الطاقة ويحد من هشاشة الاقتصاد الفلسطيني تجاه الصدمات الخارجية.

2- القطاعات الأكثر استهلاكاً للطاقة

بلغ معدل الاعتمادية على الطاقة المستوردة في فلسطين حوالي 84.3% خلال العام 2024، في دلالة واضحة على محدودية القدرة الإنتاجية المحلية للطاقة، وارتفاع مستوى انكشاف قطاع الطاقة الفلسطيني أمام التقلبات السعرية والاضطرابات الجيوسياسية المرتبطة بسلاسل التوريد الخارجية. وتتجلى هذه التبعية بصورة واضحة في قطاع الكهرباء، حيث تستورد فلسطين نحو 86% من احتياجاتها الكهربائية من إسرائيل، مقابل 2.4% من الأردن (استناداً إلى بيانات العام 2023)، إلى جانب الاعتماد شبه الكامل على استيراد المحروقات من الجانب الإسرائيلي.[10]

واستناداً إلى أحدث البيانات المنشورة حول ميزان الطاقة للعام 2024، والتي تقتصر على الضفة الغربية نتيجة العدوان الإسرائيلي في السابع من أكتوبر 2023، يكشف التوزيع القطاعي لاستهلاك مصادر الطاقة المختلفة عن وجود اختلالات

7 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). (2026). الهيئة العامة للبترول تعلن أسعار المحروقات والغاز لشهر نيسان. متاح عبر الرابط التالي: الهيئة العامة للبترول تعلن أسعار المحروقات والغاز لشهر نيسان

8 مقابلة مع السيد خالد سراحنة أمين سر نقابة أصحاب محطات المحروقات في فلسطين بتاريخ 2026/5/18.

9 سلطة الطاقة والموارد الطبيعية. (2025). الخطة الوطنية للطاقة المتجددة في فلسطين (2025-2030). متاح عبر الرابط:
alkht_alotny_lltak_almtgdd_2030_2025_nhayy_6_compressed_compressed_compressed_compressed_mdghotpdf.176206795341241344303 4_pdf

10 سلطة الطاقة والموارد الطبيعية. (2025). الخطة الوطنية للطاقة المتجددة في فلسطين (2025-2030). متاح عبر الرابط:
alkht_alotny_lltak_almtgdd_2030_2025_nhayy_6_compressed_compressed_compressed_compressed_mdghotpdf.17620679534124134430 34_pdf

هيكلية تعكس هيمنة الأنماط المعيشية والاستهلاكية على حساب القطاعات التنموية والإنتاجية. فقد استحوذ قطاع النقل في العام 2024 على النسبة الأعلى من استهلاك المحروقات السائلة، إذ بلغت نسبة استهلاك البنزين في هذا القطاع نحو 98%، فيما بلغت نسبة استهلاك السولار حوالي 96%، وهي من أعلى النسب المسجلة بين جميع القطاعات الاقتصادية (انظر الشكل 1). وفي المقابل، سجل القطاع المنزلي أعلى معدلات استهلاك للغاز والكهرباء، بواقع 81% و70% على التوالي، ما يعكس الاعتماد الكبير للأسر الفلسطينية على الطاقة المنزلية لتلبية الاحتياجات الأساسية المرتبطة بالطهي والتدفئة والإنارة وتشغيل الأجهزة المنزلية. أما القطاع الصناعي، فعلى الرغم من تسجيله نسب استهلاك منخفضة نسبياً من الطاقة مقارنة بقطاعي النقل والمنازل، فإنه يُعد من أكثر القطاعات حساسية تجاه تقلبات أسعار الطاقة، نظراً لاعتماد العملية الإنتاجية فيه بصورة مباشرة على الكهرباء والمحروقات. وبالتالي، فإن أي ارتفاع في أسعار الطاقة ينعكس مباشرة على تكاليف الإنتاج والتشغيل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، ويدفع بعض المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى تقليص حجم الإنتاج أو التوقف عن العمل، أو تحميل هذه الزيادة إلى المستهلك النهائي، وفقاً لطبيعة المنتج ومرونة الطلب عليه.[11]

الشكل 1: نسبة استهلاك القطاعات الاقتصادية للطاقة التقليدية في العام 2024

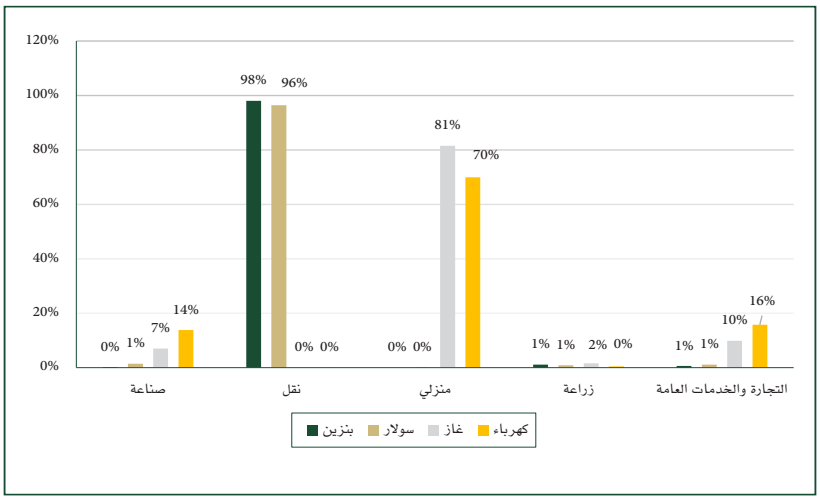

المصدر: جداول الطاقة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024

وفي ظل الاعتماد المرتفع على أشكال الطاقة المستوردة، شهدت الضفة الغربية خلال السنوات الأخيرة توسعاً تدريجياً في مشاريع الطاقة الشمسية لدى المؤسسات الحكومية والمدارس والمنازل والمنشآت الاقتصادية. وتشير التقديرات إلى أن القدرة الإجمالية لمشاريع الطاقة الشمسية تجاوزت 300 ميغاواط مع نهاية العام 2024 لتسهم بنحو5-6% من استهلاك الكهرباء. وفي المقابل، تستهدف الخطط الحكومية رفع مساهمة الطاقة المتجددة إلى نحو 30% بحلول عام 2030، بما يعادل قدرة إنتاجية تُقدر بحوالي 1430 ميغاواط، تشمل نحو 1300 ميغاواط من الطاقة الشمسية الكهروضوئية، و20 ميغاواط من طاقة الرياح، و50 ميغاواط من الطاقة الشمسية المركزة، إضافة إلى 60 ميغاواط من مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة.[12] ومع ذلك، ما يزال تحقيق هذه الأهداف يواجه مجموعة من التحديات الهيكلية والسياسية، في

11 مقابلة مع المهندس بسام أبو غليان مدير عام اتحاد الصناعات الغذائية والزراعية الفلسطينية بتاريخ 2026/5/14

12 سلطة الطاقة والموارد الطبيعية. (2025). الخطة الوطنية للطاقة المتجددة في فلسطين (2025-2030). متاح عبر الرابط:
alkht_alotny_lltak_almtgdd_2030_2025_nhayy_6_compressed_compressed_compressed_compressed_mdghotpdf.17620679534124134430 34_pdf

مقدمتها القيود الإسرائيلية المفروضة على تطوير البنية التحتية وإصدار التصاريح، خاصة في المناطق المصنفة (ج)، إلى جانب ضعف شبكات نقل وتوزيع الكهرباء وعدم جاهزيتها الفنية لاستيعاب التوسع المتزايد في مشاريع الطاقة المتجددة، وضعف قدرات التخزين وأنظمة التحكم والإشراف، ونقص الخبرات الفنية في بعض التقنيات المتقدمة، الأمر الذي يحد من قدرة القطاع على التوسع بوتيرة تتناسب مع أهداف التحول الطاقي في المستقبل.[13]

وفي هذا الإطار، يُعد توسيع الاستثمار في أنظمة الطاقة المتجددة من أبرز التدخلات الاستراتيجية المطلوبة لتعزيز مساهمة المصادر المحلية في مزيج الطاقة الفلسطيني وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة، خاصة في ظل ارتفاع أسعار المحروقات وتزايد مخاطر انتقال الصدمات السعرية إلى قطاع الكهرباء. ولتحقيق ذلك، تبرز أهمية توفير بيئة استثمارية مواتية ومحفزة للتوسع في مشاريع الطاقة المتجددة، من خلال تقديم حوافز وضمانات تشجع القطاع الخاص والمواطنين على الاستثمار في هذا المجال، بما يشمل تسهيل الوصول إلى الأراضي الحكومية وأراضي الأوقاف لإقامة مشاريع الطاقة المتجددة، وتوسيع برامج التمويل والقروض الميسرة لأنظمة الطاقة الشمسية المنزلية والإنتاجية، إلى جانب تبسيط وتسريع إجراءات الترخيص والموافقات الفنية المرتبطة بتركيب هذه الأنظمة. كما تبرز أهمية إعادة النظر في نظام صافي الفوترة الذي أُقر في مطلع نيسان 2026 ثم جُمّد العمل به نتيجة الجدل الواسع الذي أُثير حوله، لا سيما أنه جاء في فترة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في الطلب على تركيب أنظمة الطاقة الشمسية.[14]

3- صدمة أسعار المحروقات

يستعرض هذا القسم صدمة أسعار المحروقات بوصفها إحدى أبرز الصدمات الاقتصادية التي تواجه الأراضي الفلسطينية خلال المرحلة الراهنة، نظراً لارتباطها المباشر بمستويات الأسعار المحلية وتكاليف النقل والإنتاج، فضلاً عن انعكاساتها على أوضاع المالية العامة. وفي هذا الإطار، يتناول القسم التالي هيكل استيراد الوقود في فلسطين، والكميات المستوردة من المحروقات خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب تطور إيرادات ضريبة المحروقات ومستويات الدعم الحكومي المرتبطة بها، بما يسهم في فهم أبعاد هذه الصدمة وآليات انتقالها إلى الاقتصاد المحلي.

3-1 هيكل استيراد الوقود

يُعدّ قطاع الوقود في فلسطين أحد أكثر القطاعات ارتباطاً بالبنية الاقتصادية والسياسية التي نشأت في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي لعام 1994. إذ لم يقتصر البروتوكول على تنظيم العلاقة التجارية والضريبية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بل أسس عملياً لإطار جعل السوق الفلسطيني شديد الارتباط بالسوق الإسرائيلي من حيث مصادر التوريد، وآليات التسعير، والتحصيل الضريبي. ونتيجة لذلك، تخضع معظم الواردات الفلسطينية، بما فيها المحروقات، لقنوات عبور وسيطرة إسرائيلية، فيما تقوم إسرائيل بجباية جزء كبير من الضرائب والرسوم المرتبطة بالواردات وتحويلها لاحقاً إلى السلطة الفلسطينية ضمن نظام المقاصة، وهو ما أدى إلى هيمنة الجانب الإسرائيلي على جزء مهم من إيرادات الحكومة الفلسطينية، وخلق حالة مزمنة من التسرب المالي وعدم اليقين في المالية العامة الفلسطينية.[15]

13 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2025). نشرة الاقتصاد الفلسطيني، تشرين الثاني 2025. متاح عبر الرابط: https//:mas.ps/cached_uploads/download/2025/12/02/special-bulletin-nov-2025-arb.1764678630-pdf

14 مجلس الوزراء الفلسطيني. (2026). قرار مجلس الوزراء بوقف نفاذ تعليمات ربط مشاريع الطاقة المتجددة على شبكات الكهرباء بنظام صافي الفوترة رقم (1) لسنة 2026. موسوعة القوانين وأحكام المحاكم الفلسطينية (مقام). متاح عبر الرابط: https://maqam.najah.edu/legislation/2072/

15 UNCTAD. (2014). Palestinian Fiscal Revenue Leakage to Israel under the Paris Protocol on Economic Relations. https://unctad.org/publication/palestinian-fiscal

فيما يتعلق بالمحروقات تحديداً، منح بروتوكول باريس للجانب الفلسطيني حقاً نظرياً في استيراد المشتقات النفطية من مصادر غير إسرائيلية، ولا سيما من الأردن ومصر، شريطة مطابقة هذه المشتقات للمواصفات المعتمدة في الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة، وبما يتلاءم مع المعايير المطبقة في إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة.[16] كما نص البروتوكول على ألا يتجاوز الفرق في السعر النهائي للبنزين للمستهلك الفلسطيني 15% من السعر الرسمي النهائي للمستهلك في إسرائيل، مع منح السلطة الفلسطينية حق تحديد أسعار المشتقات النفطية الأخرى غير البنزين داخل السوق الفلسطيني.[17] غير أن هذا الحق بقي محدود التطبيق عملياً بسبب خضوع المعابر، وشهادات المطابقة، والتراخيص، والبنية اللوجستية، وسياسات العبور للسيطرة الإسرائيلية. وبذلك، تحول النص الذي يتيح تنويع مصادر الاستيراد إلى هامش ضيق لا يغير جوهر الاعتماد على القنوات الإسرائيلية، خاصة في ظل غياب قدرة تخزينية كافية للمحروقات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ولجوء الحكومة الفلسطينية إلى الاستيراد شبه اليومي لتلبية احتياجات السوق.[18]

وتتجلى هذه التبعية في بنية السوق الفلسطيني الذي يعتمد بصورة كاملة على استيراد المحروقات من الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي يجعل الأسعار المحلية شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية. وتشير بيانات الشركات الإسرائيلية المزودة للوقود إلى أن السوق الفلسطيني يمثل أحد الأسواق الرئيسية لبعض موردي الوقود الإسرائيليين؛ إذ تشير بيانات شركة "باز" بأنها زودت خلال عام 2024 ما يقارب 50% من استهلاك السلطة الفلسطينية من المنتجات البترولية، ونحو 73% من استهلاك الغاز المسال في الضفة الغربية، مع تمديد اتفاقيات التوريد حتى عام 2027.[19] وتشير هذه المعطيات إلى ارتفاع مستوى الاعتماد على قنوات التوريد الإسرائيلية، بما يجعل السوق الفلسطيني عرضة ليس فقط لتقلبات الأسعار العالمية، وإنما أيضاً لشروط الموردين الإسرائيليين وآليات الدفع المرتبطة بإيرادات المقاصة.

2-3 كميات المحروقات المستوردة

تستورد الحكومة الفلسطينية سنوياً أكثر من مليار لتر من البنزين والسولار، إضافة إلى آلاف الأطنان من الغاز المسال. وقد بلغت واردات المحروقات ذروتها في العام 2022، قبل أن تشهد تراجعاً في عامي 2023 و2024، وهو ما يعكس حساسية الاستهلاك المحلي للصدمات الاقتصادية والسياسية. واستناداً إلى الرسم البياني الموضح أدناه، يمكن تفسير تذبذب الكميات المستوردة على النحو الآتي:

16 Environment Quality Authority (EQA). (2019). Policy assessment report: Technology roadmap for the implementation of climate action plans in Palestine (Version 1). State of Palestine. https://portal.environment.ps/portal/sharing/rest/content/items/d12eae6058e74b0ab013949bfd6e303b/data

17 المقتفي. (1994). بروتوكول الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني – الإسرائيلي. http://muqtafi.birzeit.edu/InterDocs/txt/352.htm

18 Environment Quality Authority (EQA). (2019). Policy assessment report: Technology roadmap for the implementation of climate action plans in Palestine (Version 1). State of Palestine. https://portal.environment.ps/portal/sharing/rest/content/items/d12eae6058e74b0ab013949bfd6e303b/data

19 WHO PROFITS. (2025). Paz Energy. https://www.whoprofits.org/companies/company/3703/ar

الشكل 2: كمية المحروقات المستوردة في فلسطين

من العام 2019 - 2024

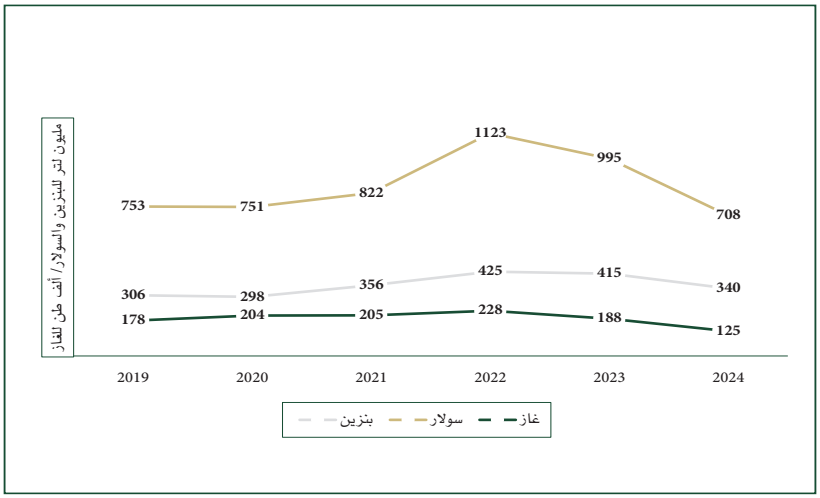

المصدر: بيانات مجمعة من جداول الطاقة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة 2019-2024.

- الفترة 2019 – 2020:

شهدت واردات البنزين والسولار حالة من الاستقرار النسبي خلال عامي 2019 و2020، فيما ارتفعت واردات الغاز المسال بنسبة 15% في العام 2020 مقارنة بالعام السابق. وعلى الرغم من تداعيات جائحة كورونا وما رافقها من إغلاقات متكررة، لم تشهد الأراضي الفلسطينية إغلاقاً كاملاً وطويل الأمد مقارنة بالمستوى الذي شهدته الدول الأخرى، بل اتسمت الإجراءات بالتدرج والتفاوت تبعاً لتطورات الحالة الوبائية. كما أسهم استمرار تدفق السلع الأساسية والتوزيع الداخلي للبضائع التجارية في الحفاظ على استمرارية عمل قطاعي النقل والخدمات اللوجستية بدرجات متفاوتة، الأمر الذي حدّ من الانخفاض الكبير في استهلاك المحروقات خلال تلك الفترة.

- الفترة 2021 – 2022:

ارتفعت الكميات المستوردة من المحروقات بصورة ملحوظة خلال العام 2022، مدفوعة بشكل أساسي بالتعافي التدريجي للأنشطة الاقتصادية واستئناف الحركة التجارية، إلى جانب تحسن أداء قطاعات الإنشاءات والخدمات. وتشير البيانات إلى أن الكميات المستوردة من السولار بلغت ما يقارب 1.1 مليار لتر في العام 2022، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 36% مقارنة بالعام 2021، فيما ارتفعت الكميات المستوردة من البنزين والغاز بنسبة 19% و11% على التوالي خلال الفترة ذاتها. وعلى الرغم من تزامن هذه التطورات مع اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية في العام 2022 وما نتج عنها من ارتفاعات حادة في أسعار الطاقة عالمياً،[20] إلا أن ذلك لم ينعكس على تراجع الكميات المستوردة من المحروقات في فلسطين، وهو ما يمكن تفسيره بانخفاض مرونة الطلب على المحروقات نتيجة ارتباطها المباشر بقطاعات النقل والإنتاج والخدمات الأساسية، إلى جانب التحسن النسبي في القدرة الشرائية للمواطنين خلال مرحلة التعافي الاقتصادي التي أعقبت جائحة كورونا.

20 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2022). انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على أسواق السلع الغذائية الأساسية العالمية وأسعارها. https://mas.ps/cached_uploads

- الفترة 2023 – 2024:

شهدت كميات المحروقات المستوردة تراجعاً ملحوظاً خلال عامي 2023 و2024، إذ انخفضت واردات السولار إلى نحو 700 مليون لتر مع نهاية العام 2024، فيما بلغت واردات الغاز المسال نحو 125 ألف طن، وهو أدنى مستوى يتم تسجيله منذ العام 2019. ويعزى هذا التراجع بصورة رئيسية إلى تداعيات حرب 7 أكتوبر 2023، وما رافقها من تراجع حاد في الأنشطة الاقتصادية، وتشديد القيود على الحركة والتنقل، وتعطل جزء كبير من العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على تراجع مستويات الدخل والقدرة الشرائية للأسر الفلسطينية، ودفعها نحو ترشيد الإنفاق والاستهلاك، بما في ذلك استهلاك المحروقات. كما يرتبط هذا الانخفاض بتراجع أداء القطاعات الاقتصادية الأكثر استهلاكاً للطاقة خلال العام 2024 مقارنة بالعام السابق، حيث انخفض نشاط القطاع الصناعي بنسبة 33%، والقطاع الزراعي بنسبة 32%، وقطاع الخدمات بنسبة 27%، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على مستويات الطلب المحلي على المحروقات ومصادر الطاقة المختلفة.[21]

3-3 إيرادات ضريبة المحروقات

تستورد الحكومة الفلسطينية المحروقات من الجانب الإسرائيلي عبر شركات إسرائيلية رئيسية، أبرزها شركتا باز وبازان. ووفق الآلية المعمول بها، تقوم الحكومة الفلسطينية بتسديد قيمة المحروقات متضمنة السعر الأساسي وضريبة المحروقات (البلو)، بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة، الأمر الذي يجعل إيرادات ضريبة المحروقات جزءاً من منظومة المقاصة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية.[22] وعلى الرغم من التوصل إلى تفاهمات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في العام 2019 تقضي بمنح السلطة الوطنية الفلسطينية حق جباية ضريبة المحروقات (البلو)، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز الإيرادات الضريبية للحكومة الفلسطينية، إلا أن هذه التفاهمات لم تشهد تطبيقاً فعلياً على أرض الواقع، إذ استمرت الحكومة الإسرائيلية في إلزام السلطة الوطنية الفلسطينية بدفع قيمة المحروقات شاملة ضريبة البلو، بوصفها جزءاً من منظومة الهيمنة والسيطرة على إيرادات المقاصة،[23] وقد انعكس ذلك بصورة واضحة في بيانات المالية العامة الفلسطينية لعام 2025، في ظل استمرار احتجاز إسرائيل لإيرادات المقاصة بصورة شبه كاملة خلال النصف الثاني من العام وحتى الوقت الراهن.

تشكل ضريبة المحروقات (البلو) ما يقارب ثلث إيرادات المقاصة الضريبية، وقد بلغت أعلى مستوياتها عند نحو 3.811 مليار شيكل خلال العام 2023، قبل أن تنخفض في العام 2024 بنسبة 11%، متأثرة بالتداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما رافقه من تراجع في النشاط الاقتصادي وضعف الطلب المحلي على المحروقات مقارنة بالفترات السابقة.[24] وبالنظر إلى الرسم البياني أدناه، يُلاحظ أن إيرادات ضريبة المحروقات (البلو) خلال فترة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بقيت مرتفعة نسبياً، رغم انخفاض كميات المحروقات المستوردة من إسرائيل خلال الفترة ذاتها. ويمكن تفسير هذا التفاوت بتذبذب أسعار المحروقات عالمياً في بعض الفترات، إضافة إلى تراجع قيمة الشيكل مقابل الدولار الأمريكي، الذي يشكل العملة الأساسية المستخدمة في عمليات الاستيراد من قبل

21 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024). د. عوض، تستعرض الحصاد الاقتصادي لعام 2024 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2025. https://www.pcbs.gov.ps/ar/post-details/?pos

22 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). (2018). الهيئة العامة للبترول بين الواقع والمأمول. aman-palestine.org/cached_uploads/download/2022/11/23/في-الهيئة-العامة-للبترول-

23 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). (2022). الفريق الأهلي: وجود مجلس تشريعي متطلب أساسي لتحقيق الإصلاح المالي. https://www.aman-palestine.org/activities/17851.html

24 وزارة المالية. (2023، 2024) التقارير المالية الشهرية. https://www.pmof.ps/internal.php?route=financial-reports/monthly

الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة استيراد المحروقات من دول العالم. وفي إطار محاولة الحكومة الفلسطينية الحد من انتقال الصدمات السعرية إلى السوق الفلسطيني المحلي، رفعت الحكومة الفلسطينية قيمة الدعم المقدم للمحروقات ليصل إلى نحو 845 مليون شيكل في العام 2024، و818 مليون شيكل في العام 2025.[25]

الشكل 3: ضريبة المحروقات (البلو) والدعم الحكومي للمحروقات خلال الفترة 2019-2025

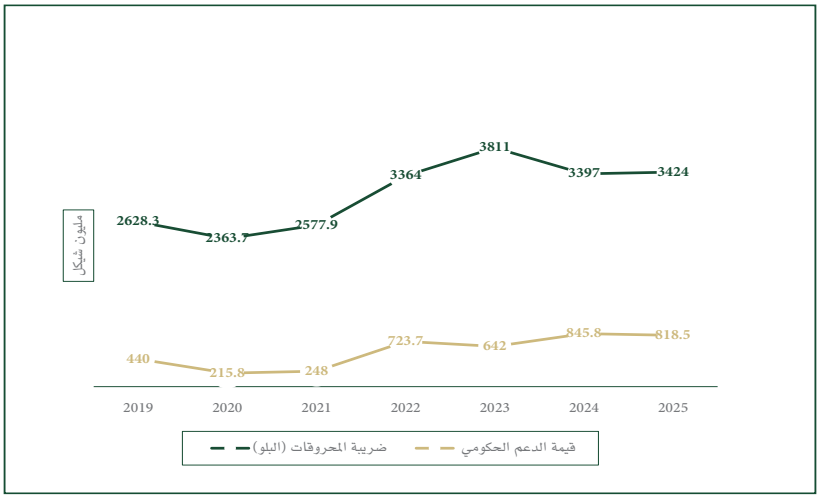

المصدر: بيانات مجمعة من التقارير المالية الشهرية الصادرة عن وزارة المالية خلال الفترة 2019 – 2025.

ومع تصاعد وتيرة العجز المالي وانخفاض الإيرادات الحكومية، الناجمين بالأساس عن احتجاز أموال المقاصة، تراجعت قدرة الحكومة الفلسطينية على امتصاص الصدمات السعرية العالمية، الأمر الذي أدى إلى انتقال جزء متزايد من الأعباء إلى المستهلك الفلسطيني والقطاعات الإنتاجية. وفي هذا السياق، اتجهت الحكومة الفلسطينية مع مطلع العام 2026 إلى تقليص مستويات الدعم الحكومي للمحروقات بنسبة 70%، إذ بلغ متوسط الدعم الحكومي في شهري كانون الثاني وشباط نحو 22 مليون شيكل فقط، مقارنة بحوالي 80 مليون شيكل في الفترة المناظرة من العام 2025.[26] وعلى الرغم من عدم توفر بيانات رسمية، حتى تاريخ إعداد هذه الورقة، حول قيمة الدعم الحكومي للمحروقات خلال شهري آذار ونيسان، فإن تخفيض الحكومة الفلسطينية سعر لتر السولار في شهر أيار بنحو 30 أغورة فقط[27] يشير إلى محدودية التدخل الحكومي في دعم المحروقات مقارنة بالفترات السابقة، كما يعكس حجم الضائقة المالية التي تعاني منها الخزينة العامة، والتي باتت تصارع لتغطية الالتزامات الجارية، بما في ذلك الرواتب والنفقات التشغيلية.

كما تتجاوز تداعيات الأزمة حدود العجز المالي لتؤثر بصورة مباشرة على استقرار سلاسل التوريد أيضاً، نتيجة الإجراءات الأحادية التي اتخذتها شركات الطاقة الإسرائيلية. فقد عمدت هذه الشركات إلى تفعيل آليات جباية قسرية تمثلت في اقتطاع الديون المتراكمة والقديمة المترتبة على الهيئة العامة للبترول مباشرة من الدفعات النقدية المخصصة للمشتريات الجارية. وقد أدى هذا الإجراء إلى نقص حاد في كميات الوقود المتدفقة إلى الموزعين ومحطات المحروقات، إذ

25 وزارة المالية. (2024، 2025). التقارير المالية الشهرية. https://www.pmof.ps/internal.php?route=financial-reports/monthly

26 وزارة المالية. (2026). التقارير المالية الشهرية. https://www.pmof.ps/internal.php?route=financial-reports/monthly

27 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. (2026). أسعار المحروقات والغاز لشهر أيار 2026 أسعار المحروقات والغاز لشهر أيار

أصبحت المبالغ المدفوعة غير كافية لتغطية الكميات المطلوبة للسوق المحلي بعد اقتطاع الديون القديمة، مما خلق حالة من الإرباك في عمليات التوزيع، وأدى إلى توقف العديد من المحطات عن تقديم خدماتها للمواطنين.[28]

وفي ضوء هذه التطورات، يشكل إعلان مجلس الوزراء خلال شهر أيار المنصرم عن تشكيل مجلس إدارة تأسيسي للشركة الوطنية للمحروقات، وتكليفه بإعداد الإطار القانوني والمالي الناظم لعمل الشركة، بما يشمل إعداد البيانات المالية الافتتاحية وفصلها عن البيانات المالية للهيئة العامة للبترول،[29] خطوة مهمة تعكس توجه الحكومة نحو إعادة تنظيم قطاع المحروقات من خلال الفصل بين الوظائف التنظيمية والإشرافية للهيئة العامة للبترول وبين النشاط التجاري والاستثماري للشركة الجديدة. ويأتي هذا التوجه في ظل الحاجة المتزايدة إلى توسيع القدرات التخزينية للمحروقات والبحث في خيارات أكثر تنوعاً لمصادر الإمداد مستقبلاً، بما يتيح مجالاً أوسع لمشاركة القطاع الخاص في إدارة واستثمار قطاع الطاقة. ومع ذلك، لا تزال هذه الترتيبات بحاجة إلى مزيد من الحوار مع ممثلي القطاع الخاص، وإجراء دراسات معمقة لتقييم انعكاساتها المالية والتنظيمية، خاصة فيما يتعلق بمستقبل الدعم الحكومي للمحروقات، والالتزامات المترتبة على الهيئة العامة للبترول، إلى جانب تقييم مستويات الأسعار في السوق المحلي في ظل دخول القطاع الخاص شريكاً بنسبة 49% وسعيه الطبيعي لتحقيق الربحية.

4- الاتجاهات العامة للأسعار

شهدت الضفة الغربية خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 موجة جديدة من ارتفاع أسعار المحروقات، إلا أن هذه الصدمة لا يمكن فهمها بمعزل عن سلسلة الأزمات العالمية والإقليمية التي بدأت منذ الحرب الروسية–الأوكرانية عام 2022، ثم تفاقمت بعد حرب السابع من أكتوبر 2023، وصولاً إلى الحرب الأميركية–الإيرانية والتوترات الحاصلة في مضيق هرمز خلال العام 2026، وهو ما أدى إلى انتقال أزمة المحروقات إلى مستويات أكثر حدة داخل السوق الفلسطيني (انظر الجدول 1).

جدول 1: مؤشرات مختارة لمتوسط أسعار المحروقات السنوية في الضفة الغربية بعملة الشيكل

	لتر البنزين (95)		لتر السولار		أسطوانة الغاز المنزلية (12) كغم	
	القيمة	نسبة التغير	القيمة	نسبة التغير	القيمة	نسبة التغير
2020	5.36	-	4.81	-	63.95	-
2022	6.49	%21.1	5.95	%23.7	71.57	%11.9
2024	7.12	%9.7	6.25	%5.0	74.85	%4.6

المصدر: بيانات مجمعة من جداول الطاقة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة 2019-2024.

28 مقابلة مع السيد خالد سراحنة أمين سر نقابة أصحاب محطات المحروقات في فلسطين بتاريخ 2026/5/18.

29 مجلس الوزراء الفلسطيني. (2026). مجلس الوزراء يُحذّر من التدهور الخطير والمتسارع للأوضاع الإنسانية في قطاع غزة. متاح عبر الرابط التالي: https://pmo.gov.ps/portal/news

وخلال الفترة الممتدة من كانون الثاني حتى أيار 2026، شهدت أسعار المحروقات في الضفة الغربية مساراً تصاعدياً واضحاً، بلغ ذروته في شهر نيسان مع إعلان الهيئة العامة للبترول التسعيرة الجديدة لمختلف مشتقات الوقود. فقد ارتفع سعر لتر البنزين (95 أوكتان) بنسبة 15.3% مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى 7.90 شيكل، فيما سجل سعر لتر السولار ارتفاعاً حاداً بنسبة 40.9% مرتفعاً من 5.96 شيكل إلى 8.40 شيكل، كما ارتفع سعر أسطوانة الغاز المنزلية (12 كغم) بنسبة 26.7% خلال الفترة ذاتها، هذا بالإضافة إلى ارتفاع باقي المشتقات النفطية الأخرى بنسب مختلفة.[30] وفي شهر أيار، أجرت الحكومة الفلسطينية تعديلات محدودة على أسعار المحروقات، تمثلت في تثبيت سعر البنزين عند مستواه المرتفع، مع تخفيض سعر لتر السولار الواحد بمقدار 30 أغورة ليصل إلى 8.10 شيكل، وتخفيض سعر أسطوانة الغاز المنزلية بمقدار 10 شواكل ليبلغ سعرها 85 شيكلاً،[31] إلا أن هذه التدخلات بقيت محدودة الأثر، إذ بقيت الأسعار أعلى بصورة ملحوظة مما كانت عليه قبل شهر نيسان، الأمر الذي يعكس استمرار الضغوط السعرية على المستهلكين المحليين وامتداد تأثيرها إلى مختلف القطاعات الاقتصادية.

وفي المقابل، تظهر تجربة الأردن نمطاً مختلفاً نسبياً في التعامل مع صدمة أسعار المحروقات، حيث اتجهت الحكومة الأردنية إلى ترحيل جزء من الارتفاعات العالمية إلى أسعار المحروقات بصورة تدريجية خلال شهري نيسان وأيار 2026، في محاولة للحد من انتقال الصدمة السعرية بشكل مباشر إلى المستهلكين والقطاعات الاقتصادية. ففي شهر نيسان، رفعت الحكومة الأردنية سعر البنزين (95 أوكتان) بنسبة بلغت نحو 14.3% مقارنة بشهر آذار، كما رفعت سعر السولار بنسبة قاربت 9.9%، في حين أبقت سعر أسطوانة الغاز المنزلية ثابتاً عند 7 دنانير دون تغيير.[32] ومع استمرار ارتفاع أسعار النفط والطاقة عالمياً خلال شهر أيار، واصلت الحكومة الأردنية تعديل أسعار المحروقات بوتيرة تدريجية، حيث ارتفع سعر البنزين بنسبة إضافية بلغت نحو 9.2%، كما ارتفع سعر السولار بنسبة 9.7%، بينما استمر تثبيت سعر الغاز المنزلي للشهر الثاني على التوالي. ويعكس هذا النهج توجه الحكومة الأردنية نحو امتصاص جزء من الصدمة السعرية بصورة تدريجية، حيث بلغت قيمة الدعم المباشر الذي تحملته خلال شهر أيار نحو 68 مليون دينار أردني، بهدف الحد من انتقال الارتفاعات العالمية بصورة كاملة إلى المستهلكين، خاصة فيما يتعلق بالغاز المنزلي باعتباره سلعة أساسية تستخدمها مختلف الشرائح الاجتماعية، إلى جانب منح هامش دعم أكبر للسولار مقارنة بالبنزين، نظراً لارتباطه المباشر بقطاع النقل والشحن والأنشطة الإنتاجية.[33]

كما تظهر تجربة المغرب نموذجاً قائماً على ربط أسعار المحروقات بتطورات أسعار النفط العالمية، مقابل توجيه الدعم بصورة انتقائية إلى القطاعات الأكثر تضرراً للحد من الضغوط على المالية العامة. فمع بداية نيسان 2026، انعكست الارتفاعات العالمية مباشرة على السوق المغربي، حيث ارتفع سعر لتر البنزين بنحو 12%، وارتفع سعر السولار بأكثر من 13% مقارنة بشهر آذار،[34] قبل أن تبدأ الأسعار بالتراجع التدريجي في شهر أيار بالتزامن مع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية. وفي الوقت ذاته، واصلت الحكومة المغربية تثبيت سعر أسطوانة غاز الطهي عند 50 درهماً، مع استمرار تحمل الخزينة العامة دعماً يقدر بنحو 78 درهماً لكل أسطوانة، في محاولة للحد من انتقال آثار الأزمة إلى الأسر

30 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. (2026). أسعار المحروقات والغاز لشهر نيسان 2026. الهيئة العامة للبترول تعلن أسعار المحروقات والغاز لشهر نيسان

31 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. (2026). أسعار المحروقات والغاز لشهر أيار 2026 أسعار المحروقات والغاز لشهر أيار

32 الطاقة. (2026). أسعار المحروقات في الأردن في شهر نيسان 2026. أسعار البنزين في الأردن لشهر أبريل 2026 تشهد زيادة غير مسبوقة - الطاقة

33 الطاقة. (2026). أسعار المحروقات في الأردن في شهر أيار 2026. أسعار البنزين في الأردن لشهر مايو 2026 تسجل زيادة كبيرة - الطاقة

34 Anadolu Agency. (2026). Fuel prices rise about 13% in Morocco amid war-driven supply disruptions. https://www.aa.com.tr/en/energy/general/fuel-prices-rise-about

المحلية.[35] وبالتوازي مع ذلك، اتجهت الحكومة المغربية إلى تقديم دعم مباشر وموجه لقطاع النقل والشحن ونقل الركاب، مع زيادة الإعانات المخصصة لهذه القطاعات بنسبة 25% خلال ذروة الأزمة، بما ساهم في الحد من انتقال آثار ارتفاع أسعار الطاقة إلى تكاليف النقل وأسعار السلع الأساسية، دون تحمل الخزينة العامة أعباء مالية واسعة النطاق.[36]

أما في الحالة الفلسطينية، فقد أسهمت محدودية القدرة المالية للحكومة في انتقال صدمة أسعار المحروقات بصورة أكبر إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، خاصة قطاع النقل والمواصلات، الذي يعد من أكثر القطاعات تأثراً بارتفاع أسعار السولار والبنزين. فقد أدى ارتفاع سعر لتر السولار بنسبة تفوق 40% خلال شهر نيسان إلى زيادة ملحوظة في تعرفة النقل العام بنسبة تراوحت بين 15% و25%، وتصل في بعض الفئات إلى نحو 30%.[37] ولا يقتصر أثر هذه الارتفاعات على الزيادة السعرية الراهنة، بل يتفاقم في ظل الظروف التي أعقبت حرب السابع من أكتوبر، حيث أسهمت القيود المفروضة على الحركة والتنقل، بما في ذلك الحواجز والإغلاقات الإسرائيلية، في رفع تكاليف النقل والشحن حتى قبل صدمة أسعار المحروقات الحالية. وبالتالي، جاءت الزيادة في أسعار المحروقات لتضيف مزيداً من الأعباء على مختلف الأنشطة الاقتصادية، في ظل ارتفاع تكاليف النقل والتوزيع والخدمات المرتبطة بسلاسل التوريد.

ولمواجهة التداعيات الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات على باقي السلع الأساسية في السوق المحلي، أعلنت وزارة الاقتصاد الوطني، بالتعاون مع نقابة تجارة المواد الغذائية، عن توفر مخزون تمويني يكفي لفترة تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر، مع الحفاظ على مستويات الأسعار كما كانت قبل صدمة أسعار المحروقات.[38] كما أعلن اتحاد الصناعات الغذائية والزراعية الفلسطينية التزامه بعدم رفع أسعار المنتجات حتى نهاية شهر نيسان،[39] وهو ما يشير إلى محاولة الجهات الرسمية والقطاع الخاص احتواء الأزمة والحد من انتقالها السريع إلى المستهلكين. إلا أن استمرار أسعار المحروقات عند مستوياتها المرتفعة خلال شهر أيار، مقارنة بما كانت عليه قبل شهر نيسان، يثير مخاوف من انتقال هذه الصدمة إلى موجة تضخمية أوسع قد تمتد إلى عدد من القطاعات الحيوية، ولا سيما المخابز ومصانع الألبان والمنشآت الصغيرة التي تعتمد بشكل كبير على بعض أصناف المحروقات كمدخل رئيسي للإنتاج.[40]

ويظهر تحليل بيانات مؤشر أسعار المستهلك الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن التطورات السعرية في السوق الفلسطيني خلال الفترة الأخيرة تعكس بوضوح أثر صدمة أسعار المحروقات على المستوى العام للأسعار. فقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في شهر نيسان 2026 بنسبة 2.08% مقارنة بالشهر السابق ليصل إلى نحو 118.56 نقطة، وهو أعلى مستوى يُسجل له خلال السنوات الخمس الماضية.[41] وقد تركزت هذه الارتفاعات في بعض مجموعات رئيسة، أبرزها مجموعة النقل والمواصلات التي ارتفعت بنسبة 7.23%، وكذلك مؤشر مجموعة المسكن والمياه والكهرباء والغاز الذي ارتفع بنسبة 5.38%، إلى جانب ارتفاع مؤشر أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 1.29% مقارنة بالشهر السابق.[42]

35 كراخي، مراد. (2026). الحكومة تكسف كلفة دعم غاز البوتان والكهرباء والمحروقات. SNRT News. متاح عبر الرابط التالي: https://snrtnews.com/article/149232

36 وكالة الأناضول. (2026). المغرب يرفع دعم قطاع النقل 25 بالمئة لمواجهة ارتفاع أسعار الوقود. متاح عبر الرابط التالي: المغرب يرفع دعم قطاع النقل 25 بالمئة لمواجهة ارتفاع أسعار الوقود

37 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. (2026). تعديل تعرفة المواصلات. وزارة النقل والمواصلات: تعديل مؤقت على تعرفة المواصلات

38 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا). (2026). "الاقتصاد الوطني" ونقابة تجارة المواد الغذائية: المخزون التمويني لن يطرأ عليه أي ارتفاعات. "الاقتصاد الوطني" ونقابة تجارة المواد الغذائية: المخزون التمويني لن يطرأ عليه أي ارتفاعات

39 معا. (2026). اتحاد الصناعات الغذائية يعلن عدم رفع أسعار المنتجات حتى نهاية نيسان. https://www.maannews.net/news/2159188.html

40 مقابلة مع المهندس بسام أبو غليان مدير عام اتحاد الصناعات الغذائية والزراعية الفلسطينية بتاريخ 2026/5/14

41 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2026). جدول غلاء المعيشة الفلسطيني لشهر نيسان،2026/04 https://www.pcbs.gov.ps/ar/post-details/?postId=25987

42 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2026). الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك حسب أقسام الإنفاق الرئيسية والمنطقة لشهر نيسان 2026 مقارنة مع وآذار 2026. https://www.pcbs.gov.ps/ar/

ويشير هذا التوزيع القطاعي إلى اتساع أثر صدمة أسعار المحروقات ليشمل العديد من القطاعات الحيوية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأعباء المعيشية على الأسر الفلسطينية، لا سيما ذات الدخل المحدود. ومع انخفاض مرونة الطلب على العديد من السلع والخدمات الأساسية، تصبح قدرة الأسر على التكيف مع هذه الارتفاعات محدودة، ما يدفعها إلى إعادة ترتيب أولويات إنفاقها أو تقليص استهلاكها على حساب بنود أساسية مثل الغذاء أو الصحة أو التعليم، ومن شأن استمرار هذه الضغوط أن يسهم في تآكل مستويات الرفاه وارتفاع معدلات الفقر والهشاشة الاقتصادية، خاصة في ظل محدودية أدوات الحماية الاجتماعية المتاحة.

5- التدخلات المقترحة

في ظل تداخل الضغوط المالية والاقتصادية والسياسية التي تواجهها الحكومة الفلسطينية، تستعرض الورقة عدداً من التدخلات التي قد تسهم في الحد من آثار الارتفاع المتسارع في أسعار المحروقات والتخفيف من انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، والتي سيتم مناقشتها مع الجهات ذات العلاقة كما هو موضح أدناه:

5-1 على المدى القصير

- تعزيز الرقابة على الأسواق

تُعد الرقابة على الأسواق أداة أساسية للحد من الاحتكار والمضاربة ورفع الأسعار بصورة تفوق التكلفة الحقيقية، خاصة في قطاعات الأغذية والسلع الأساسية والمواصلات. كما تبرز أهمية تشديد الرقابة على المحروقات المهربة في المناطق التي تخضع للسيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية، نظراً لما تسببه من خسائر مالية للخزينة العامة نتيجة التهرب الضريبي، فضلاً عن انعكاساتها السلبية على تنظيم السوق المحلي وتشويه بيئة المنافسة بين الجهات العاملة في قطاع المحروقات.[43]

- توجيه الدعم نحو القطاعات الأكثر تضرراً

يشير صندوق النقد الدولي إلى أن الدعم الشامل للمحروقات يُعد من أكثر أدوات الدعم كلفة وأقلها كفاءة،[44] لأنه يشمل جميع المستهلكين بغض النظر عن مستويات الدخل أو طبيعة الاستخدام. وفي الحالة الفلسطينية، يعد زيادة الدعم الموجه نحو القطاعات الإنتاجية من أبرز التدخلات الأكثر منطقية وفاعلية. غير أن تطبيق هذا النوع من التدخلات يبقى مرهوناً بقدرة الحكومة الفلسطينية على توفير تمويل طارئ من الدول والمؤسسات المانحة، أو إنشاء صندوق دعم للتدخل في حالات الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة. ويمكن أن يأخذ الدعم الموجه أشكالاً متعددة، من أبرزها تقديم ردّيات ضريبية للقطاعات الإنتاجية الأكثر استهلاكاً للمحروقات، مثل المخابز ومصانع الألبان والصناعات الغذائية المختلفة، بهدف الحفاظ على استقرار أسعار السلع الأساسية. ويتقاطع هذا الإجراء مع الترتيبات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية خلال العام 2022 لمواجهة الارتفاع الحاصل في أسعار الدقيق، من خلال إعفاء تجار الدقيق من ضريبة القيمة المضافة على عمليات البيع، على أن يتم الإرجاع النقدي لهم خلال فترة زمنية محددة.[45]

43 مقابلة مع السيد أسامة مصلح رئيس نقابة شركات الغاز بتاريخ 2026/5/24

44 Reuters. (2026). IMF warns of Asia's vulnerability to war-induced energy shock. https://www.reuters.com/business/energy/

45 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. (2022). توصيات خلية الأزمة بإلزام التجار بعدم رفع الأسعار. مجلس الوزراء يصادق على توصيات خلية الأزمة بإلزام التجار بعدم رفع الأسعار

- تأمين سلاسل التوريد

العمل على إعادة جدولة الديون المتراكمة لصالح شركات الطاقة الإسرائيلية، بما يضمن الفصل بين الالتزامات المالية المترتبة على الهيئة العامة للبترول ومشتريات الوقود الجارية، ويحد من مخاطر الاقتطاعات المفاجئة التي قد تؤثر في استقرار إمدادات المحروقات وتدفقها إلى السوق المحلي.

5-2 على المدى المتوسط

- جباية ضريبة المحروقات (البلو) محلياً

الضغط على الجانب الإسرائيلي، بدعم ومناصرة دوليين، لتطبيق التفاهمات التي جرى التوصل إليها في العام 2019 بين وزارتي المالية الفلسطينية والإسرائيلية بشأن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بشراء الوقود بسعره الأصلي دون تسديد ضريبة البلو. ومن شأن ذلك أن يسهم في تعزيز إيرادات الخزينة العامة، ويعزز من قدرة الحكومة الفلسطينية في طرح تدخلات مالية أكثر فاعلية للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار المحروقات.

- توسيع مخازن الوقود

في ظل الاعتماد على التوريد شبه اليومي للمحروقات من قبل الجانب الإسرائيلي، وارتفاع مخاطر الانقطاع أو التأخير المرتبطة بالأزمات السياسية والأمنية، تبرز الحاجة إلى عقد شراكات مع القطاع الخاص من أجل توسيع القدرات التخزينية للمحروقات وتعزيز الاحتياطي الاستراتيجي. ومن شأن ذلك أن يوفر هامشاً أكبر من الاستقرار في السوق المحلي ويخفف من تأثير اضطرابات التوريد والارتفاعات المفاجئة في الأسعار.[46] كما ينبغي تخصيص جزء من هذا الاحتياطي للمرافق الحيوية، خاصة المستشفيات، وقطاعي الأمن والدفاع المدني، لضمان استمرارية الخدمات الأساسية خلال فترات الأزمات والطوارئ.

- تعزيز استخدام أنظمة الطاقة الشمسية والمركبات الكهربائية

في ظل اعتماد الأراضي الفلسطينية على نحو 86% من الكهرباء المستوردة من إسرائيل، تبرز الحاجة إلى إصدار نظام صافي الفوترة الجديد في أقرب وقت ممكن، بما يعزز الجدوى الاقتصادية لأنظمة الطاقة الشمسية ويشجع المواطنين والقطاع الخاص على التوسع في استخدامها، بما يسهم في تعزيز أمن الطاقة والحد من انتقال تقلبات أسعار الوقود والكهرباء إلى الاقتصاد المحلي. كما أن توسيع الحوافز المرتبطة باقتناء المركبات الكهربائية، خاصة في قطاع النقل العام والمؤسسات الحكومية، يدعم التحول نحو بدائل طاقة أكثر استدامة وأقل عرضة للصدمات الخارجية.

5-3 على المدى الطويل

تطوير سياسات أكثر استدامة لتعزيز أمن الطاقة، من خلال دراسة إمكانية تنويع مصادر استيراد الوقود وتقليل الاعتماد الحصري على السوق الإسرائيلي، عبر بحث في المتطلبات الفنية والسياسية والقانونية اللازمة لفتح قنوات استيراد بديلة من الأسواق الخارجية مستقبلاً.

46 مقابلة مع السيد خالد سراحنة أمين سر نقابة أصحاب محطات المحروقات في فلسطين بتاريخ 2026/5/18.

أسئلة للنقاش

في ضوء ما سبق، تثير الورقة عدداً من التساؤلات الرئيسة للنقاش، بهدف تبادل الآراء والخروج بتوصيات عملية للتعامل مع صدمة أسعار الطاقة، وتتمثل هذه التساؤلات فيما يلي:

1. ما مدى قدرة الحكومة الفلسطينية على الاستمرار في دعم أسعار المحروقات في ظل احتجاز أموال المقاصة وتراجع الإيرادات العامة؟
2. هل يُعد توجيه الدعم نحو السولار المستخدم في النقل العمومي ونقل البضائع أكثر كفاءة من استمرار الدعم الشامل للمحروقات؟
3. كيف يمكن الحد من الممارسات الاحتكارية وضمان عدم انتقال آثار ارتفاع أسعار المحروقات بصورة مبالغ فيها إلى المستهلك النهائي؟
4. ما مدى الحاجة إلى توسيع القدرات التخزينية للمحروقات وتعزيز الاحتياطي الاستراتيجي في ظل مخاطر انقطاع التوريد؟
5. كيف يمكن تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والجهات الدولية لمواجهة تداعيات أزمة المحروقات وتعزيز أمن الطاقة في فلسطين؟
6. إلى أي مدى يمكن للطاقة الشمسية والمركبات الكهربائية أن تشكل بدائل استراتيجية للتخفيف من الاعتماد على الوقود والطاقة المستوردة؟